الفصل الرابع

التجسيد الأمبيريقى لمشكلة النظام

مقـــدمة :

ذكرت فى موضع لاحق ان التحليل سوف يمتد عبر مستويات ثلاثـة : مستوى الواقع البنائى ، ثم مستوى الاطار النظرى المجرد الذى يفسر هذا الواقع بطريقة معينة ، ثم مستوى التحليل الأمبيريقى لهذا الواقع فى محاولة لتدعيم المستوى النظرى المجرد . والحقيقة انه لا انفصال بين المستوى النظرى والمستوى الأمبيريقى من ناحية الهدف على الأقل . فالبحـوث الأمبيريقية ما هى فى النهاية الا مجموعة من المحاولات التى تقدم البراهين على صدق التفسيرات النظرية متسلحة فى ذلك بكل المناهج المتقـدمة للعـلوم الاجتماعية سواء كانت مناهج كمية أو كيفية .

وبناء على ذلك يمكن القول بأنه اذا كانت النظريات فى علم الاجتماع قد ارتبطت بمشكلة النظام العام ، بمعنى أنها حاولت أن تبرز عناصر الترتيب والاستقرار فى النظم الاجتماعية والعلاقات المتبادلة بينها ، فان أغلب البحوث الأمبيريقية التى أفرزها علم الاجتماع قد أخذت على عاتقها أن تجسد هذه المشكلة فى الواقع الأمبيريقى . فهذه البحوث تصور لنا الواقع الاجتماعى ـ من خلال البيانات الكمية والكيفية ـ على أنه يحوى علاقات متبادلة ، ونظما مستقرة ، وأنه يمر بعمليات مستمرة من التشكل النظامى ، وأن المعـايير والثقافة تلعب دورا كبيرا فى تحقيق هذا الاستقرار والثبات . وتكون هذه البحوث بذلك قد حولت الحلول التى قدمهـا المنظرون لمشـكلة النظام الى حلول صادقة من الناحية الأمبيريقية .

والحقيقة أننا نستطيع أن نجد ارتباطا بين النظرية والبحث من خلال

الالتفاف حول مشكلة النظام . فلقد ثار جدل منهجى فى علم الاجتماع حول انفصال النظرية عن البحث الأمبيريقى ، واستند هذا الجدل الى حقيقة أن هناك هوة تفصل النظرية عن البحث بحيث تحول علم الاجتماع الى اتجاهين : اتجاه أمبيريقى خالص لا توجهه النظرية ، واتجاه نظرى مجرد لايضع فى اعتباره الحقائق الأمبيريقية ولا يسعى لأن يجد تدعيما أمبيريقيا لقضاياه . وليس هناك ما يعبر عن هذا الجدل ابلغ من عبارة روبرت ميرتون الشهيرة التى يقول فيها : « يمكن أن نقسم علماء الاجتماع الى فئتين : هؤلاء الذين يقولون نحن لانعرف ما اذا كان مانقوله صادقا ، ولكننا على يقين من أنه له دلالة ، ثم الذين يقولون نحن لانعرف ما اذا كان مانقوله له دلالة ولكننا على يقين من أنه على درجة من الصدق » (١) . فالفئة الأولى هم أصحاب الاتجاه النظرى الخالص ، والفئة الثانية هم أصحاب الاتجاه الأمبيريقى الخالص . وقد أدى ذلك الى ظهور محاولات منهجية كثيرة للربط بين الاتجاهين ربما كان أهمها وأنضجها جميعا محاولة روبرت ميرتون صياغة ما أسماه بالنظريات « الوسطى » ومع التسليم بأهمية هذا الجدل ، ومع التسليم بأهمية المحاولات التى تربط بين الفكر النظرى المجرد والحقائق الملموسة ، مع التسليم بكل هذا ، الا اننا لو أجلنا النظر فى كلا الاتجاهين لوجدنا أن هدفهما واحد ، برغم ما قد يوجد بينهما من انفصال . وينحصر هذا الهدف الواحد فى تحقيق النظام فى المجتمع الراسمالى .

ولكن كيف يحدث ذلك ؟ تبرز هنا قضية الالتزام الأيديولوجى لعالم الاجتماع . سواء اكان عالم الاجتماع منظرا أو كان باحثا أمبيريقيا ، فكلاهما يلتزم بالافتراضات الأساسية التى يطرحها الفكر الراسمالى . فالمنظر يحول بناء هذا المجتمع الى مفاهيم ومنها يطور قضايا ونظريات تفسر هذا البناء تفسيرا معينا . والباحث الأمبيريقى حتى وأن لم يستخدم الاطار النظرى الذى طوره المنظر ، فان أبحاثه تتجه أساسا الى ابراز عناصر النظام فى الواقع الأمبيريقى . وكثيرا ما يكون لهذه البحوث هدف تطبيقى تستغله السياسة أو أصحاب الشركات فى تحقيق أهدافها . وليس أدل على ذلك فى أن الحكومة

---

(١) Robert Merton, Social Theory and Social Structure, op. cit., Chapter 11.

الفيدرالية فى الولايات المتحدة قد رصدت عام ١٩٦٢ حوالى ١٨ مليون دولار لتدعيم البحوث الاجتماعية ، فى مقابل ١٣٩ مليون عام ١٩٦٣ و ٢٠٠ مليون عام ١٩٦٤ . ذلك لأن الحكومة الفيدرالية تدرك اهمية هذه البحوث فى حل المشكلات العملية التى تواجهها (٢) .وسوف نتعرض لهذا الموضوع فيما بعد ، وما يهمنى الآن هو تاكيد تلك العلاقة الخفية التى تربط كل الاتجاهات النظرية والمنهجية فى علم الاجتماع الغربى ، والتى تجد لها اساسا فى حل مشكلة النظام العام فى المجتمع ، أو استمرار حل معين اذا هو طرح بالفعل . ولهذا السبب ولايمانى بعدم انفصال النظرية عن البحث ، فانى سأخصص هذا الفصل لعرض نماذج من البحوث الأمبيريقية التى تجسد — أمبيريقيا — الافكار التى اثيرت فى الفصول السابقة ، الى جانب تحقق أحد الأهداف المنهجية ، وأعنى الانتقال بالتحليل من المستوى البنائى الى المستوى النظرى ثم الى المستوى الامبيريقى . ولن يستطيع هذا الفصل الصغير — بطبيعة الحال — أن يتعرض لكل الأبحاث التى أجريت . هنا تفرض عملية الانتقاء نفسها . واذا استعرضنا المجالات التى يستخدم فيها علم الاجتماع استخداما تطبيقيا نجد أن هناك مجالين يستحوذان على اهتمام كبير ، وهما مجال السياسة ومجال الصناعة . ولهذا فاننى سوف أعرض لبعض البحوث التى أجريت فى هذين المجالين .

أولا : فى مجال السياسة :

من أول الأسماء التى تطفر الى الذهن عند الحديث عن دراسة علم الاجتماع للسلوك السياسى ، اسم سيمور مارتن ليبست S.M. Lipset فكل كتاباته تقريبا تنحصر فى مجال علم الاجتماع السياسى . وفضلا عن ذلك فانه خير من عبر عن الاهتمام بالنظام العام على المستوى الامبيريقى . فكتاباته تكشف عن اعجابه الشديد بنظرية النسق عند بارسونز ، ولهذا فهو يسعى دائما الى تدعيمها امبيريقيا . وسوف أتتبع هنا آراء سيمور ليبست التى تكشف عن هذه الخاصية المميزة عنده .

---

(٢) Alvin Gouldner, The Coming Crisis', op. cit., p. 345

بذل ليبست فى كتابه « الانسان السياسى » Political Man (٣) جهدا كبيرا ليقدم الادلة الامبيريقية على استقرار المجتمع الامريكى وتضامن جماعاته وخلوه من مظاهر الصراع ، أو قدرته على امتصاصها . وينعكس ذلك كله فيما أسماه ليبست بالديمقراطية المستقرة Stable Democracy التى يتميز بها المجتمع الامريكى على ما عداه من المجتمعات الاخرى .

يحاول ليبست فى احد فصول كتابه هذا أن يربط بين استقرار الديمقراطية وبين التطور الاقتصادى (٤) . فما دامت الدول التى لا يوجد تراث من الديمقراطية السياسية تقع فى الأجزاء المتخلفة من العالم ، فان فيبر يكون على صواب عندما ذهب الى أن الديمقراطية الحديثة فى صورتها النقية يمكن أن تظهر فقط أثناء عملية التصنيع الراسمالى . وبناء على ذلك يمكن أن نجد علاقات بين استقرار الديمقراطية وبين بعض الظواهر المرتبطة بالتقدم الاقتصادى مثل الدخل والتعليم ، وان كانت تلك قضية لا يجب التسليم بها على علاتها ، فقد تظهر بعض العوامل التاريخية التى تعوق ظهور الديمقراطية فى بلد ينتشر فيه التصنيع والتحضر والثروة والتعليم كألمانيا الشرقية . وعندما يظهر النظام الديمقراطى الى الوجود ، فأنه يحشد قواه ، ويخلق وسائل تدعيمه ليؤكد وجوده المستمر . من هذه الوسائل نشر التعليم ، وتشجيع التنظيمات الخاصة ، وخلق نسق قيمى مستقر .

ويحاول ليبست تدعيم هذه القضايا المشتقة أساسا من نظرية النسق من خلال دراسة مقارنة للنظم الديمقراطية فى أمريكا والدول الأوروبية وامريكا اللاتينية . فيذهب الى أنه اذا كان المجتمع المتقدم هو الذى يستطيع أن يخلق الموقف الذى من خلاله يشارك عدد كبير من جماهير السكان فى الممارسة السياسية ، ويطور الأسلوب الكافى لأن يبعد عن أسلوب الديماجوجية غير المسئولة ، فان المجتمع الذى ينقسم الى جماهير كبيرة مغلوبة على امرها تحكمها صفوة صغيرة محظوظة يصبح اما مجتمعا أوليجاروشيا (وهو الحكم الديكتاتورى لشريحة عليا صغيرة) أو مجتمعا قائما على الاستبداد tyranny

---

(٣) Seymour, M. Lipset, **Political Man**, Heinmann, London, Paperback, 1969. First Published in 1960,

(٤) Ibid., pp. 45—72.

(وهو الحكم الديكتاتورى القائم على التدعيم الجماهيرى) وعلى المستوى الواقعى فان الشكل الديمقراطى المستقر تمثله الولايات المتحدة وبعض دول اوربا الغربية . أما الاليجاراشية فانها تظهر فى الديكتاتوريات التقليدية فى أمريكا اللاتينية ، وتايلاند ، وأسبانيا والبرتغال . أما وجه الاستبداد فى العالم الحديث فانه يظهر فى الشيوعية والبيرونية (فى الأرجنتين) .

ولاختبار هذا الفرض استعمل ليبست بعض المؤشرات المختلفة عن التطور الاقتصادى مثل الثروة والتصنيع ، والتحضر ، والتعليم ، والمتوسطات المستخرجة عن طريق الحاسب العلمى بالنسبة للدول الديمقراطية وغير الديمقراطية فى العالم الأنجلو — سكسونى وأوروبا وأمريكا اللاتينية . وظهر من هذه المؤشرات ان الدخل ، ودرجة التصنيع ، والتحضر ، ومستوى التعليم كانت أكثر ارتفاعا بالنسبة للدول الأكثر ديمقراطية والعكس بالعكس . ويرتب ليبست على ذلك نتيجة هامة مؤداها أن التطور الاقتصادى الذى يؤدى الى زيادة فى الدخل ، ومزيد من الأمن الاقتصادى ، ونشر التعليم يقلل من صيغ النضال الطبقى (٥) . ذلك لأنه يسمح للشرائح الدنيا بأن تطور لنفسها آراء مستقلة فى الممارسة السياسية . والدليل على ذلك أن الأحزاب الشيوعية والاشتراكية لم تستطع أن تقيم لنفسها قوة مؤثرة وهى تعامل فى الكثير من الدول المتقدمة — نيوزيلندا ، وهولندا ، والسويد ، وبريطانيا ، والدانمارك واستراليا ، والنرويج — على أنها صيغة يسارية . ولم يحصل الحزب الشيوعى فى اى بلد من هذه البلدان على أكثر من ٧٪ من أصوات الناخبين . ولا يعنى ذلك أن الفقر هو سبب الراديكالية ، فهناك دلائل تؤكد أن الفقر المستقر يدعم النزعة المحافظة وعدم القدرة على التغير . والسبب فى انتشار الأحزاب الراديكالية فى الدول الفقيرة هو عدم المساواة فى توزيع الثروة فى هذه الدول . « فاذا كان ماركس قد قال ان طبقة البروليتاريا ثورية لأنها لاتملك ، فان توكفيل قد قال — وقبل أن يكتب ماركس تحليلاته — أن هؤلاء الذين لايملكون فقط هم الذين ليس لهم قدرة على الثورة » (٦) .

---

(٥) ترتبط هذه الفكرة بفكرة نهاية الأيديولوجيا التى ساهم فيها ليبست ودعمها تدعيما أمبيريقيا والتى سنتعرض لها فى الفصل السادس من هذا الكتاب .

(٦) Ibid., p. 65

ولا يعتمد استقرار الديمقراطية على التقدم الاقتصادى فقط ، بل يعتمد ايضـــا على درجـــة الفعـــالية effectiveness والشرعيـــة legitimacy فى النسق السياسى ، وقد تناولها ليبست فى فصل آخر من كتابه (٧) . وتعنى الفاعلية الأداء الفعلى للنسق السياسىأو درجة نجاحه فى تحقيق وظائفه ، أما الشرعية فانها تعنى قدرة النسق على توليد الاعتقاد بأن النظم السياسية القائمة هى أنسب النظم للمجتمع والمحافظة عليهـــا . ومن المقاييس التى تستخدم لقياس الفعالية والشرعية قدرة النسق على تطوير « ثقافة سياسية علمانية » أى قدرته على خلق مجموعة من القيم المتجانسة التى يتفق عليها اغلب افراد المجتمع ، وقد نجح الآباء المؤسسون للولايات المتحدة (ابراهام لنكولين وتيودور روزفلت) فى تطوير مثل هذه الثقافة ، بحيث اصبحت للولايات المتحدة ثقافة عامة متجانسة تحترمها كل الجماعات السياسية القائمة ، بعكس بعض دول اوروبا حيث نجد أن كلا من اليمين واليسار له مجموعة مختلفة من الرموز ومجموعة مختلفة من الأبطال التاريخيين .

ولقد حاول ليبست البرهنة على أن الولايات المتحـــدة الأمريكية هىالدولة الوحيدة الذى يكشف نسقها السياسى على أعلى درجات الفعالية والشرعية . فالدرجات المختلفة من الفعالية والشرعية فى مختلف الدول يمكن ان تصـــاغ فى الشكل التالى الذى يكشف عن أربعة توليفـــات مختلفة من الشرعيـــة والفعالية :

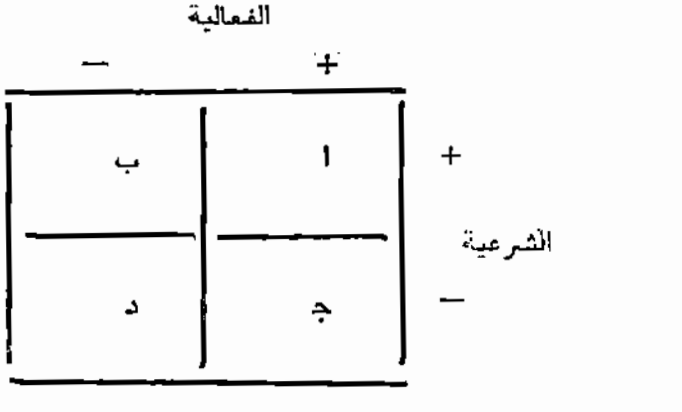

(٧) Ibid., pp. 77—82

ففى المربع (أ) تقع الدول التى حققت درجة عالية من الشرعية والفعالية وهى المجتمعات التى تملك نسقا سياسيا ديمقراطيا مستقرا مثل الولايات المتحدة والسويد وبريطانيا . وفى المربع (د) تقع الدول غير المستقرة التى لاتملك اية درجة من الشرعية او الفعالية ، فهى نظم ديكتاتورية تحافظ على وجـودها بالقوة مثل حكومـة المانيا الشرقية . أما التوليفات الأخـرى والتى يمثلها المربعان (ب) ، (ج) فان الجوانب المختلفـة للدول فى بداية الثلاثينيات يمكن أن تكون مثالا عليها .

ومن ذلك ينطلق ليبست الى دراسة العلاقة بين الشرعية والصراع . فالصراع بين الجماعات يهدد الأنساق الديمقراطية ومن ثم فان الظروف التى تساعد على التخفيف من حدة الصراع تعتبر من المستلزمات الأساسية للحكومة الديمقراطية . ومن الظروف التى وفرتها المجتمعات الغربية فى هذا الصدد :

١ ــ ابراز دور الكنيسة او النسق الدينى فى تحقيق التكامل داخـل المجتمع .

٢ ــ السماح للشرائح الدنيا ، خاصة العمال ، أن تتمتع بالمواطنـة السياسـية والاقتصادية من خلال التصـويت فى الانتخابات والمساومات الجماعية .

٣ ــ قيم المساواة المستمرة فى توزيع الدخل القومى .

وهذه الظروف الثلاثة كانت تمثل مشكلات يمكن أن تثير الصراع ، ولكن النسق استطاع أن يجد الحلول المناسبة لها . ولو سمح لها بالتراكم لولدت صراعات داخل النسق ، كان يمكن أن تؤدى الى اعتناق مبادىء وايديولوجيات متطرفة .

وتدل التفسيرات الأمبيريقية التى يقدمها ليبست فى هذا الكتاب على انه يحاول تدعيم نظريتين اساسيتين : نظرية نهاية الأيديولوجيا التى قدم هو نفسه اسهاما فيها ، ونظرية النسق كما صاغها تالكوت بارسونز . ولاننى سأتعرض لنظرية نهاية الأيديولوجيا فيما بعد ، فان ما يهمنى الآن أن أوضح محاولة

ليبست تدعيم نظرية النسق تدعيما امبيريقيا . واذا أرجعنا نظرية النسق الى صورتها الدقيقة أظهر عندنا ثلاثة عناصر رئيسية : النظرة الكلية ، وتعدد العلية وتبادلها ، ثم الاتفاق العام على القيم ، والتوازن . ويمكن بسهولة أن نجد تدعيما امبيريقيا لكل هذه العناصر فى التفسيرات المدعمة بالبيانات الكمية والتى قدمها ليبست فى كتابه « الانسان السياسى » . فالارتباط بين التطور الاقتصادى ، والشرعية والفعالية ، واستقرار الديمقراطية تدل على التكامل بين عناصر الواقع الاجتماعى ، فضلا عن دلالتها على مبدأ العلية المتعددة المتغيرات multivariate والنتائج . فالنسق الطبقى المفتوح ، والثروة الاقتصادية ، وقيم المساواة ، والاقتصاد الرأسمالى ، والتعليم ، وارتفاع درجة المشاركة فى التنظيمات الطوعية كلها عوامل تؤدى الى الديمقراطية ، تلك التى تؤدى بدورها الى مزيد من كل هذه الأشياء ، كما يتضح فى الشكل التالى (٨) :

الظروف	النتائج المحتملة	نتائج اضافية
النسق الطبقى المفتوح		نسق طبقى مفتوح ←
الثروة الاقتصادية		نسق قيم المساواة ←
قيم المساواة		الاستقرار السياسى ←
الاقتصاد الرأسمالى	الديمقراطية	البيروقراطية ←
التعليم		المجتمع الجماهيرى ←
ارتفاع درجة المشاركة		التعليم ←
فى التنظيمات الطوعية		

أما التوازن فانه يتضح من موقف ليبست من الصراع . فالمجتمع الأمريكى فى نظره قد استطاع أن يمتص كل مظاهر الصراع التى يمكن أن تثيرها مشكلات الدين ، والمواطنة وتوزيع الدخل . كما ان المجتمع الأمريكى استطاع أن يتغلب على النضال الطبقى من خلال كل الظروف التى عددها (التقدم الاقتصادى وقيم المساواة — التعليم — ارتفاع درجة المشاركة فى التنظيمات

---

(٨) Lipset, Political Man, op. cit., p.74

الطوعية) بحيث اصبحت الطبقات الدنيا غير راغبة فى تبنى الاتجاهات الراديكالية الثورية . أما الاتفاق العام على القيم فيتضح من اعتباره ان هذا الاتفاق العام مستلزم اساسى للديمقراطية المستقرة . والحقيقة أن ليبست قد اولى موضوع القيم اهمية كبيرة ، فقد عالج نماذج القيم فى علاقتها بالديمقراطة فى امريكا وبريطانيا فى دراسة له نشرت فى الكتاب الذى اشرف على تحريره مع بندكس Bendix (٩)

فى هذه الدراسة ينطلق ليبست من احد عناصر نظرية النسق فى المشروع البارسونزى وأعنى متغيرات النمط . استخدام ليبست ثلاثة ازواج من هذه المتغيرات : الانجاز فى مقابل العزو ، والعمومية فى مقابل الخصوصية ، والتخصص فى مقابل الانتشار . واضاف زوجا من عنده وهو التمييز بين المساواة فى مقابل ابراز دور الصفوة equalitarian-elitist وطبقا لهذا التمييز فان المجتمع قد ينظر الى كل الاشخاص على انهم متساوون ككائنات بشرية (المساواة) ، او يضفى قدرا من السمو على هؤلاء الذين يشغلون مناصب القوة والامتياز (تفضيل الصفوة) . وفى ضوء هذه الازواج الاربعة من المتغيرات اقام ليبست مقارنة بين علاقة الديمقراطية بأنساق القيم فى الولايات المتحدة وبريطانيا ، انطلاقا من القضية التى مؤداها انه بالرغم من ان كلا من الولايات المتحدة وبريطانيا بلد متحضر ، متقدم من الناحية الصناعية ، وتنتشر فيه أنساق سياسية ديمقراطية مستقرة ، الا ان هذه الأنساق تلتف حول قيم مختلفة ، وعلاقات طبقية مختلفة .

انطلاقا من هذا ذهب ليبست الى ان المجتمع الامريكى مجتمع قائم على المساواة وتوجهه قيم الانجاز ، أما المجتمع البريطانى فهو مجتمع قائم على احترام جماعات الصفوة وتوجهه قيم العزو . فالولايات المتحدة اكثر من اية دولة غير شيوعية ، تؤكد على قيم الانجاز ، والمساواة ، والعمومية ، والتخصص . يتضح ذلك بجلاء فى قبول الطبقة العليا للتحسن فى مكانة الشريحة الدنيا ودرجة تملكها للقوة ، ومن ثم لا تحتاج هذه الطبقة الدنيا الى ان تكون

---

(٩) S. Martin Lipset, «Value Patterns and the Democratic Polity : The United States and Greant Britain», in : Bendix and Lipset (eds) **Class, Status and Power**, Routledge and Kegan Paul, 1967. pp. 16—70.

ثورية من أجل تغيير وضعها الاجتماعى . حقيقة أن المجتمع الأمريكى قد تظهر فيه بعض قيم العزو ، وتفضيل الصفوة ، والخصوصية ، والانتشار ولكن وجود مثل هذه القيم وجود سطحى . من ثم فانه لايعبر عن الخلل الوظيفى ولا يؤثر على استقرار النسق السياسى . أما المجتمع البريطانى فبالرغم من سيادة قيم الانجاز وخاصة فى النسق الاقتصادى والتعليمى ، الا أن المجتمع لا يزال يكشف انتشار قيم العزو وتفضيل الصفوة والانتشار خاصة فى نسق الطبقات الاجتماعية حيث تلعب مكانة الشخص واصوله الاجتماعية دورا كبيرا فى صعوده الى قمة النسق السياسى ، فضلا عن ان الطبقات العليا لا تزال لها مدارس خاصة ، وجامعات خاصة ، بل ان حزب العمل نفسه (وهو حزب الطبقة العاملة) تحافظ سياسته على شرعية الارستقراطية ، ويقبل قادته الألقاب الأرستقراطية والقاب الشرف الأخرى من العرش . ويحشد ليبست الكثير من البيانات الكمية التى تدل على الفروق بين الولايات المتحدة فى قيم الانجاز من ذلك مثلا البيانات التى تشير الى ارتفاع عدد الملتحقين بالتعليم العالى فى أمريكا ٢و٢٧٪ عام ١٩٥٦ من جماعة العمر من ٢٠ — ٤٠ يقابلها ٧ر٣٪ فى بريطانيا فى نفس العام ومن نفس جماعة العمر) بل ان الفلبين — وهى مستعمرة أمريكية سابقة — بها نسبة الملتحقين بالتعليم العالى تفوق اى بلد أوربى (٥ر١٤٪ عام ١٩٥٦) . وهذا دليل على جهد أمريكا الناجح فى تصدير اعتقادها بأن أى شخص يجب ان يعطى فرصة فى التعليم العالى ، بعكس بريطانيا التى قصرت التعليم فى المستعمرات على صفوة قليلة من هذه المجتمعات المستعمرة . ويغالى ليبست فى اشتقاق الفروق بين أمريكا وبريطانيا الى درجة انه يحاول اكتشاف فروق فى القيم بين أمريكا وبريطانيا من خلال اتجاهات الأفراد تجاه القانون والنظام ، حيث تعمل أمريكا من خلال هيئة المحلفين المختارة من الشعب ، بينما تعتمد بريطانيا اعتمادا كليا على القاضى .

وبالرغم من أن تدرج المكانة لا يؤثر على درجة استقرار الديمقراطية ، فانه يؤثر على طريقة أداء النسق السياسى لوظائفه . من هنا فان تدرج المكانة القائم على جماعة الصفوة فى بريطانيا — فى مقابل نسق المساواة فى الولايات المتحدة — يؤثر فى الأداء الوظيفى للنسق السياسى خاصة درجة تحمل

المعارضة والتوافق . وهنا ينبرى ليبست للدفاع عن عـــدم احترام الحريات المدنية وحقوق الأقلية فى أمريكا فيذهب الى أن ذلك ينتج عن النسق الاجتماعى الذى يضفى قدرا من التخصيص على مكانة الصفوة داخله ، الأمر الذى يؤدى الى أن تحسم الأمور السياسية من خلال الجماهير العريضة . وهنا نستشعر أن ليبست يريد أن يقول ان عدم احترام الحريات المدنية وحقوق الأقلية أمر تحسمه الجماهير حيث لا توجد صفوة يمكن أن تحسمه .

الى جانب ذلك يكشف النظام القائم على تفضيل الصـــفوة والمكانات المتباينة عن مظاهر خلل وظيفى تنعكس فى شعور الطبقات الدنيا بالحرمان النفسى ومن ثم انفصالها وعدم اكتراثها بالمشاركة السياسية . وان كانت هذه المجتمعات قد أوجدت مجموعة من الميكانيزمات التكيفية لمواجهة مظاهر الخلل الوظيفى لكى تعيد الاستقرار والشرعية الى الشق الأكبر . من هذه الميكانيزمات : الدين ، الحراك الاجتماعى ، العمل السياسى . فالدين اذا ارتبط بقيم الانجاز والمساواة يولد اعتقادا بشرعية توزيع القوة القائم ويقلل من ظروف الاحتجاج المتطرف . والحراك الاجتماعى يمهد الطريق لأى عضو فى المجتمع الى الصعود الى أعلى درجات السلم الاجتماعى . والعمـــل السياسى الذى يعنى الاشتراك فى الحركات الاجتماعية التى تنادى بحقوق الطبقات الدنيا يعنى امتصاص الطاقة الثورية عند هذه الجماهير . وهكذا يفسر ليبست الحركة السياسية الراديكالية تفسيرا يجعله ينحاز الى صف النظام القائم . فهذه الحركات لاتعمل على قلب النظام بقدر ما تعمـــل بطريق مباشر لمصلحة هذا النظام . ويدفعنا هـــذا الى مناقشة راى ليبست فى الحركات الراديكالية الثـــورية التى انتشرت بـــين الشـــباب فى أواخر الستينات . فدراسته لهذه الحركات لا تميط اللثام عن آرائه المحافظة فقط ، وانما توضح رد فعل المجتمع الرأسمالى برمته تجاه حركات التمرد .

لاشك أن نظرية التوازن تسيطر حتى على فكر العلماء فى المجتمـــع الغربى ، تمامـــا مثلما يصـــفون مجتمعهم بالتـــوازن . فاذا كانت الفكرة

الأساسية فى نظرية التوازن تذهب الى أن المجتمع لابد أن يتكيف مع أى تغير يطرأ عليه وأن يمتص كل حركة تهدف الى اخلال توازنه أو القضاء عليه ، فان علماء الاجتماع يتشكل فكرهم بنفس هذا الأسلوب ذلك لأنهم جزء من حركة المجتمع المتوازن ، أو قل انهم أداة ضمن أدوات هذا المجتمع لتحقيق التوازن . يتضح ذلك بجلاء عندما نرى رد فعل العلماء (والمجتمع) تجاه الحركات الراديكالية التى انتشرت بين الشباب فى أواخر الستينيات . تمثل رد الفعل هذا فى استجابة لهـذه الحركة ، واعتراف أمامهـا بوجوب تغيير النظرية والمجتمع ؛ ثم التخلى عن هذا الاعتراف بعد أن يكون قد أدى دوره فى انهاك الحركة الراديكالية . وتعكس آراء ليبست هذا الاتجاه بوضوح فى علم الاجتماع الغربى . فقد اتضح من عرضنا لدراسته السابقة مدى التزامه بتقديم حقائق امبيريقية تدعم نظرية النسق . ولقد اتضح هذا الالتزام بجلاء أكثر فى دراسته له بعنوان The First New Nation الصـــادرة عام ١٩٦٣ ، حيث كتب يقول : « لتحقيق أهداف هذا الكتاب حاولت أن أفكر فى ضوء نموذج التوازن الدينامى ، والذى يقرر أن المجتمع المعقـد يقع تحت ضغط مستمر ليكيف نظمه لنسق القيم الرئسى وذلك من أجل تخفيف حدة التوترات التى تخلقها التغيرات فى العلاقات الاجتماعية » (١٠) . ولكن ليبست كتب عام ١٩٦٩ يقول : « يرى البعض الآن فى نظرية النسق صورة اخرى من الاطار المرجعى الذى تنحصر فائدته الأســاســية فى كونه اطارا فكريا منظما ، ولكنه لا يخضع فى الواقع للاختبار الأمبيريقى » (١١) . ويكشـــف النصان عن استجابة ليبست التلاؤمية لحركات التمرد فى أمريكا ، كيف يلتزم بنظرية التوازن والنسق . وكيف يتصنع التخلى عنها عندما ظهرت بوادر لتحديها امبيريقيا ؟ فمـا هذا الا ضرب من ضروب امتصـاص الغضب فى المجتمع الأمريكى . وعندما تعرض ليبست لهذه الحركات بالدراسة نجده

---

(١٠) S.M. Lipset, **The First New Nation**, New York, 1963, pp. 8—9.

(١١) T.B. Bottomór, **Sociology as Social Criticism**, p. 20

لايزال منخرطا فى محاولة تشييد التصنيفات كما هو الحال فى نظرية النسق ففى دراسة له عن « الممارسة السياسية والتعليم العالى فى الولايات المتحدة . والمنشورة فى مجلد محرر بعنوان Student Politics يحاول ليبست أن يدرس البيئات الأسرية للراديكاليين ، وموقف الكلية ، وخصائص الجامعات المختلفة مع مناقشة تطور الحركة الراديكالية فى ضوء الخصائص الداخلية للجامعات دون اى اشارة لمصدر النزعة الراديكالية فى ظروف المجتمع الامريكى ككل . فضلا عن ذلك فانه لا يحيد عن توضيح مدى استقرار المجتمع الأمريكى أمام فيض هذه الحركات الراديكالية حيث يذهب الى أن هذه الحركات سوف تجد صعوبة فى ايجاد دعامة تستند اليها ، وأن هذه الحركات حتى اذا أحدثت بعض التغيرات فى المجتمع الأمريكى ، الا أنها ستنضم الى كل المحاولات غير الناجحة التى تنمو فى بيئة غير خصبة (١٢) .

وأقصى نقطة وصل اليها ليبست فى نقد النظام القائم جاءت فى دراسة له بعنوان : Student in Revolt عام ١٩٦٩ حيث كتب يقول : « يجب أن نبحث عن مصدر النزعة الراديكالية السياسية بين الطلاب فى اسلوب الممارسة السياسية ، وفى العوامل المرتبطة بالأنماط السياسية المختلفة ، كما يجب علينا أن نتوقع تزايدا حادا فى نشاط الطلبة فى مجتمع اصبحت فيه القيم الاجتماعية ونمط السياسة السائد محل مناقشة ، خاصة فى الأوقات التى تختبر فيها الأحداث استمرار مظاهر الفشل فى النظام والسياسة بحيث اصبحت شرعية الترتيبات والنظم الاجتماعية والاقتصادية محل تساؤل » (١٣) . وحتى هذه العبارة لا تكشف عن نقد صريح حيث لايستخدم ليبست عبارات قاطعة فكلمة « محل تساؤل » التى جاءت مرتين فى هذا النص لاتعنى أن النظام قد فشل بالفعل بل انه اصبح محل مناقشة من أطراف عدة . وقد اكدت آنفا ان هذه الاستجابة للحركات الراديكالية

---

(١٢) Ibid., p. 22

(١٣) Ibid., p. 25

كانت بمثابة ميكانيزم علمى لضبط هذه الحركات وامتصاص غضبها ، والدليل على ذلك أن ليبست قد عاد للتأكيد من جديد على مبدأ « الديمقراطية المستقرة » . فنى دراسة حديثة نسبيا (١٩٧٠) (١٤) . حاول دراسة الديمقراطية الأمريكية من خلال المذهب التعددى pluralism حيث ذهب الى أن التطرف سواء أكان يمينيا أم يساريا ماهو الا دافع معادى لمصالح الكثرة والجماعات المتعددة . وبناء على ذلك يعتبر تطرف اليمين وتطرف اليسار تطرفا من نوع واحد ما دام كل منهما يعادى ديمقراطية الكثرة . ومن خلال هذه الدراسة يحاول ليبست أن يلزمنا بأن نعتبر اليمين واليسار من اعداء الديمقراطية ، وأن ننظر الى النسق السياسى الامريكى على أنه النموذج المثالى للنظام الديمقراطى ، وأن نعتبر أن عدم التعاطف مع الحزبين القائمين فى الولايات المتحدة ضربا من ضروب التطرف غير الديمقراطى يهدد القيم العليا للمذهب التعددى ، أو مذهب الاستقرار . والظلال الأيديولوجية تتضح بجلاء فى مثل هذه الآراء ، فتلك محاولة اخيرة من ليبست لطمس الفروق بين اليمين واليسار ، بالأحرى طمس اليسار وما يولده من حركات متطرفة ثورية ، ذلك لأن النظام الامريكى ماهو الا صورة من صور اليمين . كما أن المذهب التعددى يعنى ان هناك اجماعا على القيم بين جماعات المصلحة المختلفة فى المجتمع الأمريكى ، وهو اجماع لا يمكن أن يتحقق فى مجتمع تنتشر فيه جماعات المصلحة انتشارا كبيرا ، وتتعدد اهدافها من التجارة وكسب مزيد من المال (الشركات) ، وحتى الجماعات التخريبية (المافيا) .

ويتضح لنا مما سبق مدى الالتزام الأيديولوجى لعلماء الاجتماع ذوى الميول الأمبيريقية . فالهدف الاساسى لهؤلاء العلماء هو أن يحشدوا كما هائلا من البيانات الأمبيريقية التى تدعم النمط النظرى المسيطر على

---

(١٤) S.M. Lipset and Earl Roab, **The Politics of Unreason,** 1970.

المؤسسة الأكاديمية فى علم الاجتماع ـ والأمريكى بصفة خاصة . فضلا عن ذلك نلاحظ الطبيعة المرنة للعلم ازاء التغيرات او الحركات التى يمكن أن تهدد النظام ، الأمر الذى يعيط اللثام عن الدور السيىء الذى يمكن أن تلعبه ـ وهى تلعبه بالفعل ـ العلوم الاجتماعية . وهذا موضوع سوف نعالجه فيما بعد .

وننتقل الآن الى المجال الثانى الذى يتجسد فيه النظام من خلال البحوث الأمبيريقية ، وأعنى مجال التنظيم .

ثانيا : فى مجال دراسة التنظيمات :

المجتمعات الغربية مجتمعات صناعية بل ان بعضها قد تجاوز مرحلة الصناعة ، وبدأ يدخل مرحلة الصناعة التى تسيطر فيها التكنولوجيا ليس على الصناعة فحسب بل على كل شئون الانسان . ومجتمعات هذا شأنها لابد ان تحظى فيها التنظيمات الصناعية وغير الصناعية بأهمية فائقة بحيثيمكن القول دون تردد أن كل مجتمع من هذه المجتمعات ماهو الا حشد كبير من التنظيمات بدءا من المستشفيات ومرورا بالنوادى والمؤسسات الحكومية وحتى التنظيمات الصناعية والنقابية الكبرى . ولما كانت هذه المجتمعات راسمالية الاقتصاد بمعنى أن السعى الدائب الى الربح والكسب المادى يمثل قيمة اساسية من القيم التى توجه سلوك الناس ، فطبيعى أن يولد هذا الاقتصاد قيم التنافس من أجل الحصول على الربح . ويؤدى ذلك الى الكثير من النتائج يهمنا منها ثلاث نتائج : الأولى ، تراكم وزيادة النمو التنظيمى مع تطور وتعقد النظام الرأسمالى . فمن خلال التنظيمات الصناعية يستطيع الأفراد ان يحققوا الربح والكسب المادى الذىيمثل قيمة اساسية فى تركيبهم الدافعى . ومن خلال التنظيمات يسعى المجتمع نفسه الى تنظيم كيانه الداخلى والى التخفيف من الأعباء النفسية التى يكونها طغيان التنظيمات الصناعية ، فتنشأ التنظيمات النقابية والترفيهية والبوليسية والصحية والاجتماعية وغير ذلك من التنظيمات . والثانية : ازدياد التقارب

القائم على المصلحة بين الحكومات والتنظيمات الصناعية والاقتصـــادية المتمثلة فى الشركات الكبرى ، ويترتب على ذلك أن تسيطر الشركات الكبرى على كل الحياة ، بل ويمتد تأثيرها الى السيطرة على الحـــكومة نفسها . والثالثة : ان اسلوب السيطرة فى الشركات لا يمتد الى الخارج فقط (الحكومة والحياة الاجتماعية والاقتصادية) بل ان هذه السيطرة تمتد الى الداخل حيث تحاول الشركة بكل الوسائل أن تسيطر على العاملين فيها وان تخضعهم لنظام واحد يؤدى فى النهاية الى أن يحقق التنظيم أهدافه العليا ، وأعنى الربح المادى . وتتحقق هذه السيطرة من خلال سيادة التنظيم الرسمى ، وخضـــوع كل اقسام التنظيم لأساليب جادة فى الضبط والاتصال .

ويعد البحث العلمى الاجتماعى فى مجال التنظيم أحد الأساليب التى تهيىء لاصحابه سيطرة تامة على أجزائه المختلفة والعاملين به . وقد رأينا آنفا مدى اغداق الشركات الكبرى على الباحثين فى تمويـــل بحوثهم ، وذلك من أجل استخدام نتائج هذه البحوث فى تحقيق مزيد من الضبط والســـيطرة على التنظيمات ، والقضاء على أى مصدر للتوتر أو الصراع داخلها . وعلى هذا كان من الطبيعى أن تنطلق معظم هذه البحوث من منطلق نظرى بنائى وظيفى لتصور التنظيم على أنه نسق متفاعل الاجزاء ، وتنظـــر الى أى توتـــر أو صراع داخله على أنه ضرب من ضروب الانحراف . حقيقة أن هناك بعض البحوث التى نظرت الى عناصر الصراع والتغير فى التنظيم نظرة موضوعية وأرجعتها الى مصادر تقترب من مصادرها الطبيعية (١٥) . ولكن هـــذه

---

(١٥) أعنى هنا تلك البحوث التى حاولت أن تدرس النظام والصراع والتغير على حد سواء ، وأن تتصور التنظيمات على انها تحوى العناصر التى تدعم الثبات والاستقرار ، والعناصر التى تؤدى الى التغير فى محاولة لتدعيم الاطار النظرى الذى يتصور الواقع بنفس هذه الطريقة والذى عبرت عنه نظريات رالف وارندورف ولوكود وغيرهم ممن سنعرض لنظرياتهم وتأثيراتها الامبيريقية فى الفصل القادم .

البحوث كانت قليلة أمام فيض البحوث التى ركزت على عناصر النظـــام والاستقرار فى التنظيم فقط على حساب العوامل الأخـــرى والتى ارتبط معظمها بأهداف الشركات وأصحاب التنظيمـــات الكبرى فى المجتمعـــات الغربية .

لن نستطيع هنا أن نتتبع بحوث باحث فرد كما هو الحال فى مجال السياسة حيث تتبعنا آراء سيمون مارتن ليبست ، وذلك أن أغلب الذين قاموا ببحوث فى مجال التنظيم لهم اهتمامات نظرية ، فقد قاموا باســقاط التفسيرات البنائية الوظيفية على مجال التنظيم من الناحية النظرية ثم حاولوا اختبار هذه النظريات فى الواقع الامبيريقى . يؤكد ذلك ما قاله الســـيد الحسينى حيث ذهب الى أن : « النظرة الفاحصة للتراث الحالى فى مجـــال التنظيم تكشف عن أن النظرية والبحث قد امتزجا امتزاجا شديدا ، عاون على ذلك اهتمام كثير من المنظرين المحدثين فى التنظيم باجراء بحوث واقعية تستهدف اختبار الأطر النظرية والمفاهيم التحليلية التى صاغوها اختبـــارا واقعيا » (١٦) . من ذلك النص نكتشف صعوبة تتبع بحوث باحث فرد ، لأن هذا التتبع سوف يفرض علينا الخوض فى قضايا نظرية يوتعنا فى التكرار الذى نود أن نتفاداه . وسوف نتخلص من هذه المشكلة بأن نعرض بعض البحوث عرضا تاريخيا بهدف التدليل على ما نذهب اليه فى هذا الفصل من أن أغلب البحوث الأمبيريقية فى علم الاجتماع الغربى تهدف الى تجسيد حل معين لمشكلة النظام العام فى الواقع الأمبيريقى (١٧) .

فى عام ١٩٤٩ نشر فيليب سلزنيك F. Selznick دراسته الشـــهيرة عن

---

(١٦) السيد الحسينى ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، **مرجع سابق** ، ص ١٦٥ .

(١٧) لن يكون العرض التاريخى متصل الحلقات بحيث نعـــرض كل البحوث مرتبة ترتيبا تاريخيا ؛ ولكننا سوف ننتقى بعض هذه البحوث التى تعالج القضايا موضوع الاهتمام .

منظمـــة التنس فـــالى TVA (١٨) ينظر سلزنيك الى التنظيم بوصفه نسقا تعاونيا ، ذا طابع عضوى ، يستشعر حاجاته الخاصة وهو الذى يستجيب لها والحاجات التى يتعين عليه اشباعها فى ضوء الطرق والأساليب الثقـــافية لها والحاجات التى يتعين عليه اشباعها فى ضوء الطرق والاساليب الثقافية المقررة التى يسير عليها . ومن المفاهيم الأساســية فى معالجـــة سلزنيك مفهوم « تفويض الســـلطة » «Delegation of Authority وهو مفهوم وظيفى يعنى أسلوبا من اساليب الضبط داخل التنظيم يتم من خلال التفويض الدائم للسلطة بحيث يتخذ هذا التفويض طابعا نظاميا ويؤدى فى النهاية الى التدريب على الوظائف المتخصصة والى زيادة نمو الوحدات والأقســـــام الفرعية فى التنظيم .

ولقد طبق سلزنيك هذه المفاهيم الوظيفية فى دراسته لمنظمة التنس فالى حيث أوضح ان المنظمة كانت تسعى الى الدفاع عن سياستها واعمالها حتى تتمكن من تحقيق حاجاتها المتمثلة فى الاستقرار والدوام وتحقيق الأهداف . وكان على المنظمة حينئذ أن تتكيف مع ظروف البيئة التى تمـــارس فيهـــا نشاطاتها بمواجهة التهديدات الصادرة عنها ، كما كان على البيئة أن تواجه مطالب المنظمة . ولقد حقق هذا التوازن تكيفا مؤقتا كان له نتائج غير مقصـــودة سواء كانت نتائج وظيفية او غير وظيفية . فاذا كانت النتائج الوظيفية تؤدى الى الاستقرار داخل التنظيم ، فان تدعيم هذا الاستقرار لا يتم الا اذا اوجد التنظيم من الميكانيزمات ما يواجه به المعوقات الوظيفية أو النتائج غير الوظيفية لعملية التكيف . ولقد استخدمت منظمة التنس فالى ميكانيزمين لمواجهة هذه

---

(١٨) Seznick, **TVA and The Crass Roots**, Berkeley, University Press, 1949.

وقد اعتمدت فى عرضها على المصـــــدر التالى :

السيد الحسينى ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، **مرجع سابق** ص ص ٨٩ — ٩٧ و ص ص ١٦٩ — ١٩٧ .

المعوقات . اولهما : لجوء المنظمة الى استقطاب البارزين من اعضاء المجتمع المحلى وإشراكهم فى ادارة التنظيم وبذلك تفادت المنظمة الهجوم الذى قد يشنه رجال المجتمع المحلى على سياسة المنظمة ونشاطاتها . وثانيهما : محاولة نشر أيديولوجية خاصة بالمنظمة بحيث تضمن تحقيق القدرالادنى الضرورى من الامتثال لقواعد التنظيم والولاء لسياسته . ويلعب مفهوم تفويض السلطة دورا كبيرا فى المجال بطبيعة الحال ، والتنظيم هنا لابد ان يكون نسقا مرن الأهداف والأجزاء بحيث يتكيف باستمرار مع مصادر التهديد عن طريق استقطابها واحتوائها ، وقد يفرض ذلك أن يستبدل أهدافه الأساسية باهداف اخرى تتلاءم مع وجهة نظر المصدر الذى يأتى منه التهديد وفى نفس الوقت يجب أن يدعم ذاته ويقوى نفسه بايجاد جهاز ادارى قوى . وهذا ماحدث بالفعل فى منظمة التنس فالى حيث غيرت المنظمة من استراتيجيتها وتبنت استراتيجية دفاعية تمثلت فى استقطاب القوى الخارجية المعارضة لها ، حينما تساءل أفراد المجتمع عن مدى شرعية افعال وقرارات المنظمة .

هكذا استطاع سلزنيك — فى هذا الوقت المبكر — ان يقدم سندا امبيريقيا يدعم فكرة التوازن واستقرار فى المجتمع ، وما يفرضه هذا التوازن وذلك الاستقرار من ميكانزمات ضبط وتشكيل نظامى لكل مظاهر التهديد والصراع ، كما تمثل ذلك فى تشريح بناء منظمة التنس فالى .

واذا كانت دراسة سلزنيك قد صورت التنظيم كنسق اجتماعى مستقر فان دراسة ايزنشتات Eisenstadt التى قدمها عام ١٩٥٩ (١٩) . قد

---

(١٩) S. Einsenstadt, «Bureaucracy, Bureaucratization and Debureaucratization.» **Admin. Sci. Q., vol. 4,** 1959, p. 303.

وقد اعتمدت فى عرضها على كتاب النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم السابق الاشارة اليه ، ص ص ٢٠٣ — ٢٠٤ .

اهتمت بموضوع التغير البنائى فى التنظيمات استنادا الى شواهد امبيريقية عديدة . وينظر ايزنشتات الى التغير نظرة بنائية وظيفية تحيله الى مسألة تباين وتخصص وظيفى . فمن أهم العوامل التى تسهم فى نمو التنظيمات فى رأى ايزنشتات : وجود تباين فى الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية واعتماد المعايير الموضوعية التى لاتسمح بتدخل كبير للاعتبارات الشخصية ثم نمو جماعات متخصصة تخصصا وظيفيا ما تلبث أن تحقق وجودا مستقرا ، ويتوقف نمو التنظيم على درجة التوازن بينه وبين المجتمع المحيط به ، هذا التوازن الذى ينجم عليه — متى تحقق — ثلاث نتائج : استقلال التنظيم وتميزه من خلال تفرده بخصائص بنائية تميزه عن التنظيمات الأخرى ، نمو عناصره البنائية مما يمنحه طابعا نظاميا يكسبه مزيدا من القوة والشرعية ، ثم أخيرا ذوبان العناصر البيروقراطية من خلال تحويل الأهداف العامة للتنظيم الى أهداف فرعية خاصة تتبناها جماعاته الفرعية .

هنا نرى أن ايزنشتات يجسد فى الواقع الأمبيريقى مفهومين أساسيين من مفاهيم نظرية النسق : مفهوم التوازن ومفهوم التغير البنائى القائم على التباين . فالتنظيم لابد ان يحقق توازنا داخليا يتمثل فى ذوبان العناصر البيروقراطية Debureaucratization عندما يصل الى اقصى درجة لنموه البيروقراطى Bureaucratization وذلك من خلال التنسيق بين وحداته أو أقسامه الفرعية بحيث يناط بكل منها مجموعة من الأهداف العملية التى تحقق الهدف النهائى للتنظيم . فالوصول الى اقصى درجة من البيروقراطية لايعنى توقف التنظيم عن النمو ، انه — على العكس من ذلك تماما — يستمر فى النمو من خلال تذويب العناصر البيروقراطية وتوزيعها على الأقسام الفرعية . ولا ينفصل هذا التوازن الداخلى للتنظيم عن توازنه مع اطاره المحيط . بناء على ذلك لا يظهر تغير جذرى أو ثورى داخل التنظيم ، وانما يتم هذا التغير من خلال التباين البنائى الوظيفى حيث تزداد الجماعات التخصصية بحيث تؤدى كل جماعة وظيفة معينة ، وحيث تتعدد الميادين التى يعمل خلالها التنظيم أو يتصل بها . وكل ذلك فى اطار من المعايير

الموضوعية التى لا تسمح بتدخل كبير للاعتبارات الشخصية . انها معايير يلتزم بها الجميع دون أى تدخل منهم . وهى تحقق درجة عالية من الاستقرار فى التنظيم .

ولا براز اهمية الالتزام بالمعايير نورد هنا دراسة حديثة نشرها روبرت دوبن Dubin عام ١٩٧٣ (٢٠) . افترض الباحث فى هذه الدراسة انه كلما ازدادت مصادر الارتباط بالعمل الذى تساوم من أجله النقابة ، انخفضت درجة نضال النقابة فى المساومة الجماعية . ولقد تم اختيار هذه القضية من خلال مقارنة اسلوب المساومة الجماعية فى دول مختلفة ، ومقارنة هذا الاسلوب عبر فترات تاريخية متتالية فى المجتمع الواحد . وكان الباحث ينطلق هنا من مسلمة نظرية مؤداها ان هناك بعدا نفسيا اجتماعيا فى الالتزام التنظيمى ، وان هذا الالتزام يكون له تأثير ايجابى على التنظيم ، فهذا الالتزام هو مصدر الارتباط بالتنظيم . ومن خلال الدراسة اكتشف الباحث اهمية الارتباط أو هذا الالتزام فى استقرار التنظيم وثباته ، وان هذا الارتباط يتأثر بوسط العمل ، وطريقة تنظيم العمل فكلما تحسن مستوى الوسط الذى يعمل فيه الفرد ، وكلما تحسنت طريقة تنظيم العمل كلما ولد ذلك تأثيرات ايجابية أهمها تحقيق مزيد من الالتزام للفرد بالوسط الذى ينتمى اليه ، وأعنى الوسط التنظيمى . وحاول الباحث الربط بين مدى الالتزام والانتماءات الى التنظيم وبين عملية النضال النقابى Union Militancy فاذا كانت سياسة النقابة وبرامجها ، وخططها تعبر عن الارادة الجمعية لأعضائها ، فانه كلما ازداد نضال النقابة فى علاقتها بأصحاب العمل ، ضاقت فرصة اندماج (ارتباط) أعضائها بالتنظيم وفى هذه الحالة يفتقد التنظيم اهمية الدور الايجابى الذى يقوم به هذا الارتباط فى استقرار التنظيم ، بل ان افتقاد مثل هذا الدور قد يدفع العمال الى الانخراط فى أعمال عدائية ضد التنظيم .

---

(٢٠) R. Dubin, «Attachment to work and union Militancy» Industrial Relations Vol. 112, Feb. 1973, pp. 51–64.

وتذكرنا نتائج هذا البحث بالنظرية — ذات المنطلق الوظيفى — التى قدمها اميتا اتزيونى Etzioni فى تصنيف التنظيمات والتى تعتمد على متغير تنظيمى داخلى وهو الامتثال Compliance حيث اقام تفرقة بين ثلاث انماط للانتماء الى التنظيم : الانتماء الآلى ، والانتماء الاخلاقى ، والانتماء الاغترابى ، يقابلها ثلاثة انماط من انماط القوة داخل التنظيم : القوة التعويضية والمعيارية ، والاغترابية(٢١) . فالارتباط بالعمل أو الالتزام بمعاييره فى بحث دوبن يتساوى مع مفهوم الانتماء الأخلاقى فى نموذج اتزيونى . وكلاهما يوحى بمدى الاستقرار والتوازن داخل التنظيم الصناعى . فضلا عن ذلك فاننا نستطيع ان نشتق من بحث دوبن بعض الاعتبارات التطبيقية التى يمكن ان يستفيد منها أصحاب الأعمال فى تحقيق مزيد من امتثال العمال لاهداف التنظيم ، فتحسين الوسط الذى يعمل فيه العمال وتحسين طرق تنظيم العمل يحقق درجة عالية من الامتثال . واستقطاب النقابة ووضع النضال النقابى فى حدوده الدنيا يزيد من امتثال العمال وارتباطهم بالعمل ، لانه كلما ازداد نضال النقابة قبل ارتباط الأفراد بالعمل ، وزاد احتمال ظهور النشاطات المعادية للتنظيم .

وما دام الاستقرار يرتبط بالالتزام بالمعايير ، فان معنى ذلك ان الاغتراب الذى يعيشه العمال قد يفسر على انه حالة شاذة أو انه شىء مرحلى يرجع الى ظروف مؤقتة سوف يتغلب عليها النسق من خلال ما يعضد نفسه به من ميكانزمات . واذا كان البعض — مثل اتزيونى — يؤكدون وجود الاغتراب وينظرون اليه نظرة معينة فى ضوء انماط اخرى من الانتماء ، فان هناك من ينكر وجود الاغتراب اساسا فى التنظيمات الصناعية الغربية . يؤكد ذلك نتائج دراسة قام بها وليم فورم W. Form على عمال السيارات عام ١٩٧٤

---

(٢١) السيد الحسينى ، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، **مرجع سابق** ، ص ص ٢٥٩ — ٢٦٠ .

(٢٢) . حاول فورم أن يوضح أن حالة الاغتراب التى تحدث عنها ماركس أو دوركايم لا تسود بين العمال . بل ان العمال يشاركون فى الأنســـــاق الاجتماعية بدءا من الأسرة وحتى الدولة . وتقوم الدراسة على بيانـــات مستقاة من أربعة بلاد تختلف فى درجة التصنيع هى : الهند ، والأرجنتين ، وايطاليا ، والولايات المتحدة . وركزت الدراسة على الصناعات المتقدمة حيث درس الباحث مصنعا للسيارات من كل بلد من البلدان الأربعة .

واوضحت نتائج الدراسة أن مفهوم الانسان الصناعى قائم ، حيث اتضح أن العمال الصناعيين فى كل مكان يندمجون فى تنظيمات اكبر من الأسرة وجماعة الجوار بصرف النظر عن درجة تعقد بناء الجماعة ومستوى الصناعة فى المجتمع . يتضح ذلك الاندماج فى المام العمال بمشكلات الجماعة المحلية ، والمجتمع المحلى ، والدولة ، وقدرتهم على ترتيب هذه المشكلات ، حسب أهميتها ، كما انهم يشاركون فى التنظيمات الرسمية كالنوادى والأحزاب ، وان كانت درجة هذه المشاركة تختلف من بلد الى بلد . والثوار من العمال هم صفوة يمثلون امتدادا للخيط بين العمال والدولة . ويحاول الباحث أن يوضح أن هذه الصفوة (أو نواة الحركة العمـــالية) ليس لهـــا أى اتجـــاه ايديولوجى فى أمريكا ، بل ان نسق الممارسة السياسية القائم على التعدد Pluralist قد نجح فى امتصـــاصها . اما فى ايطـــاليا والأرجنتين فانه اذا كان لهذه الصفوة اتجاه ايديولوجى ، الا انهم لا يزالون يطالبون بأن تصبح النقابة جزءا شرعيا من النظام السياسى . وفى الهند ليس لهذه الصفوة اى تأثير حيث نجدهم يتحدثون كثيرا عن السياسة ولكنهم لا يفعلون شيئا .

ومن هذه الدراسة يتضح كيف يحاول الباحث ان يصور ان مشكلات العمال قد حلت نهائيا . فلم يعد العمـــــال يعانون من الاغتراب على نحو

---

(٢٢) W. Form, «Automobile Workers in four Countries, The Relevance of System Participation for Working Class Movement», A.J.S. Vol., XXV No., 4, 1974 pp. 442—462

ماذهب ماركس ، بل انهم على العكس من ذلك يساهمون مساهمة فعالة فى كل شئون المجتمع ، ويشاركون فى كل تنظيماته بدءا من الأسرة وحتى الدولة فضلا عن ذلك يحاول الباحث أن يوضح أن الولايات المتحدة هى أكبر الدول استقرارا بالمقارنة بالدول الأخرى التى درسها (ايطاليا — الأرجنتين — الهند) حيث ذهب الى أن الممارسة السياسية القائمة على التعدد قد امتصت نشاط العمال الثوار ، فلم يعد هؤلاء يهددون النظام القائم . ويذكرنا ذلك بما ذهب اليه سيمور مارتن ليبست عندما أوضح أن النسق السياسي القائم على التعددية فى الولايات المتحدة هو الذى يكسب الديمقراطية بها قدرا كبيرا من الاستقرار . وكلاهما (نورم وليبست) ينطلق من منطلق أيديولوجى معين .

واذا كانت البحوث فى مجال التنظيم تهتم أكثر ما تهتم بموضوع ارتباط العمال بالعمل والتزامهم بوسطه ، فان درجة هذا الاهتمام تصل الى محاولة الربط بين وجود العلاقات غير الرسمية بين جماعات العمل وبين زيادة التزام العامل داخل العمل .

وهذه هى النتيجة التى توصلت اليها دراسة قام بها تونسون Tohnson عام ١٩٧٤(٢٣) . وتقوم هذه الدراسة على الملاحظة بالمشاركة لجماعة صغيرة تعمل فى نوبة المساء فى مصنع للأغذية . وتتخذ النظرية من مفهوم الجماعة الصغيرة الذى طوره جورج هومانز (٢٤) . نقطة انطلاق

---

(٢٣) Doyle Tohson, «Social Organization of Industrial work group : Emergence and Adaptation to Environmental Changes». **The Sociological Quarterley**, Vol. 15 Wenter, 1974. pp. 109—126

(٢٤) ركز جورج هومانز على دراسة الجماعة الصغيرة فى التنظيم ، وطور نموذجا لدراسة الجماعة يركز على تحليل التفاعل والنشاطات داخل الجماعة التنظيمية والعواطف ، مع الاهتمام بالعلاقات المتبادلة بين هذه العناصر وتساندها الوظيفى . انظر :
C. Homans, **Human Group**. N.Y., 1950.

لها . وحاول الباحث أن يدرس التنظيم غير الرسمى للجماعة فى مرحلتين : قبل وبعد تغيير أسلوب الاشراف فى هذه الجماعة . قبل تغيير أسلوب الاشراف كان التنظيم الاجتماعى غير الرسمى يلعب دورا وظيفيا ، فهو يحقق أهدافا تنظيمية كما يحقق للأفراد حاجات اجتماعية عاطفية . ولقد تحطم هذا التنظيم غير الرسمى من خلال التغيير الذى طرأ على أسلوب الاشراف ، وتقلص معه درجة الالتزام بالعمل وانخفضت الروح المعنوية للجماعة بصورة درامية . ولكن تبع تغيير الاشراف أحداث تغييرين ذوى طابع فنى . وبمجرد أن تكيفت الجماعة مع هذين التغييرين ظهر تنظيم غير رسمى جديد له مجموعة مختلفة من المعايير وله أساس غير رسمى جديد . ولقد عكس هذا التنظيم حاجة الجماعة ورغبتها فى الاستقلال . وهنا حقق الباحث الفرض الأساسى لدراسته والذى مؤداه أن الالتزام بالأهداف التنظيمية ، والروح المعنوية للجماعة ، ودرجة الرضا الفردى ترتبط ارتباطا ايجابيا بأسلوب الاشراف وارتفاع درجة الاستقلال للجماعة وسيادة التنظيم غير الرسمى بين أعضائها .

ويوضح لنا ذلك العرض مدى الارتباط القائم بين المسلك الذى تسير فيه البحوث الأمبيريقية وبين أهداف المجتمع الراسمالى . فضلا عن أن هذه البحوث تقدم مادة وافرة لأصحاب الشركات وصناع القرارات السياسية ، تتيح لهم أن يتحكموا فى الجماهير وفق أهوائهم ، فضلا عن ذلك فان هذه البحوث تتجه أساسا نحو محاولة البرهنة على أن العلاقات الاجتماعية لها صفة الاستقرار والثبات وتخضع كلها لمجموعة من القيم او المعايير التى لاتجعلها تخبر أى ضرب من ضروب التوتر أو الصراع . وهذا هو الذى يدعونا الى القول أن هذه البحوث تجسد مشكلة النظام العام فى المجتمع فى الواقع الأمبيريقى . من ذلك أنها تحول العلاقات المجردة بين المتغيرات ، والمفاهيم المجردة الى علاقات ومفاهيم يمكن قراءتها من خلال المقاييس والاحصاءات ، وهى بذلك تحول هذه المفاهيم والعلاقات الى مفاهيم وعلاقات على درجة عالية من الكفاءة الأمبيريقية.واذا كانت هذه المفاهيم وهذه العلاقات تتجه نحو تفسير الواقع الاجتماعى من خلال توضيح جوانب التناغم والنظام والاستقرار

والاستمرار فيه ، متخطية بذلك جوانب اخرى ، واهمها على الاطلاق جانبا الصراع والتغير ، فان البحوث الأمبيريقيـــة التى تدعم هـــذه المفاهيم وتلك العلاقات تعمل فى الواقع على تحويل الحلول المحافظة لمشـــكلة النظام من مستوى التجريد النظرى الى مستوى الواقع الفعلى . ويدعونا هذا الى ان نضع تحفظات كثيرة حول العلاقة بين النظرية والبحث والتى اعتقد الكثيرون انها علاقة انفصال لا علاقة اتصال . ان سعى البحوث الأمبيريقية نحـــو تبرير جوانب النظام والتناغم فى الواقع الاجتماعى يدل على أن هذه البحوث ترتبط بالأطر النظرية — من ناحية الهدف على الأقل — التى تسير فى نفس الاتجاه ، واعنى تبرير جوانب النظام أو التناغم بين أجزاء الواقع الاجتماعى ويدعونا ذلك الى ان نؤكد حقيقة على جانب كبير من الأهمية مؤداها ان هذا الترابط بين النظرية والبحث قد جعل النقد يتجه نحو كليهما معا دون التركيز على اى منهما . فالنقاد لا يهتمون فقط بنقد النظرية ، على العـــكس انهم يهتمون اهتماما كبيرا بنقد ما يسمونه « بالنزعة الأمبيريقية » ونقدهم لها لا يقتصر على نقد أسلوب تنفيذ البحوث الأمبيريقية ، وانما ينصب أيضـــا على العلاقة بين هذه البحوث وبين أصحاب الشركات الكبرى والمشرفين على اجهزة الاعلام على ما سنرى فى الباب الثانى من هذا الكتاب .